قياديّ صدري يكشف لـ(المدى) حقيقةَ تحفّظ تيّاره على الموازنة

■ عدي عواد: سنتسلّم منصباً أمنياً بعد ٢٠١١.. وخلافاتنا مع الدعوة شخصيّة

■ كتلة الأحرار تقدم مقترح (توزيع عائدات النفط) إلى البرلمان نهاية العام

أكد قيادي بارز في التيار الصدري تسلّم كتلة الأحرار احد المناصب الأمنية المهمة في الحكومة بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام الحالي، متجاهلا مخاوف بعض الكتل السياسية من تولّي الصدريين مناصب أمنية، معلنا عن السبب الحقيقي وراء تحفظ تياره على موازنة ٢٠١١، محذرا الكتل السياسية من عدم اخذ هذه الأسباب بعين الاعتبار في الموازنة المقبلة، وبعكسه فإن الصدريين لن يدخلوا مناقشات الموازنة.

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

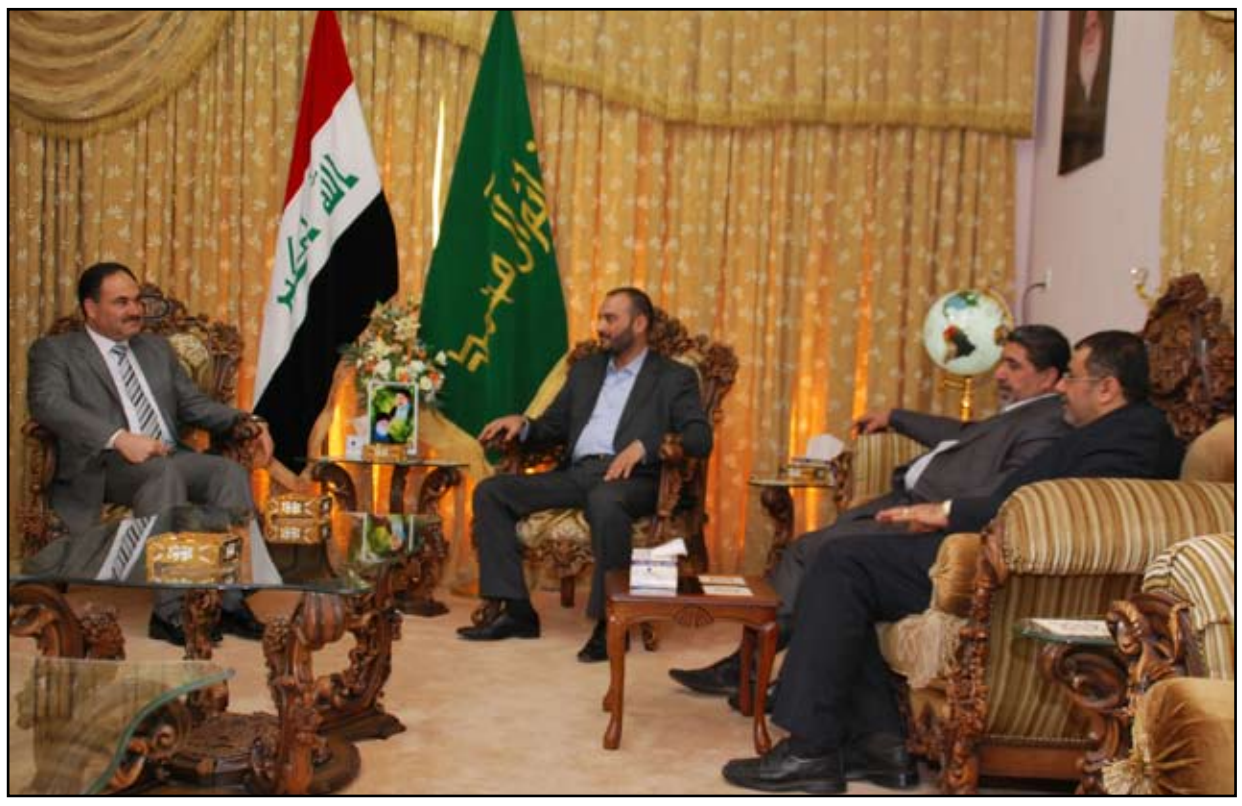

الهيئة السياسية للتيار الصدري مع وفد من العراقية.. ارشيف

النائب عدي عواد، الحاصل على المرتبة الأولى في البصرة حسب التقييم الذي أجراه التيار الصدري لأعضائه في البرلمان ومجالس المحافظات، دافع في حديث خاص مع (المدى) عن حصول قيادات مهمة في التيار على درجات واطئة في هذا الاستبيان، مشددا على أن الاستعدادات لم تكن كاملة لإجرائه، معتبرا أن المواطن لا ينظر إلى الظروف المحيطة بالسياسة.

وكان التحالف الوطني الذي يشكل التيار الصدري احد مكوناته قد عقد اجتماعا أمس الأول لمناقشة عدد من القضايا العالقة، وتحدث عن نتائجه عواد بـ"إن اللقاء الأخير ركز على آلية إدارة البلاد بعد الانسحاب الأميركي نهاية ٢٠١١ في مجلسي الوزراء والنوّاب والصعوبات التي تواجه البلاد، وسوف نستمر خلال الأيام المقبلة في العمل على هذا الموضوع، فالجميع يريد لملمة الأوراق بعد الانسحاب". ولم يغفل الاجتماع وحسب عواد، "الدعوة التي أطلقها بعضٌ من المحافظات لإقامة الإقليم بعد شعوره بالتهميش وان الأيام المقبلة ستشهد حلاً لهذه المشاكل، باللجوء إلى خيار المصالحة الوطنية".

وفيما يتعلق بالموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ أوضح القيادي الصدري "أن التحالف الوطني جزء من البرلمان والحكومة وبالتالي لا يستطيع اتخاذ موقف متفرد بهذا الصدد، ونحن ننتظر جلسة البرلمان ليُكشف النقاب عن ملاحظات الكتل السياسية".

وتطرّق عواد إلى السبب الحقيقي وراء تحفظ التيار الصدري على الموازنة السابقة "كنا نصرّ على إرجاع المفصولين الذي طردوا من الخدمة بحجة ارتباطهم بالجماعات المسلحة أو جيش المهدي خلال السنوات الماضية والذين وصل عددهم إلى ١٠ آلاف، ألف منهم ينتمون إلى الخط الصدري أما البقية فهم من مختلف شرائح المجتمع العراقي"، مبينا "كان إبعادهم عن الخدمة لتحقيق أغراض سياسية استنادا إلى وشاية من المخبر السري دون وجه قانوني"، لافتا إلى أنه "كان الاتفاق في الموازنة السابقة على إيجاد درجات وظيفية لهذه الشريحة لكن الحكومة لم تفِ بوعودها".

وأضاف "اتخذنا قراراً داخل كتلة الأحرار بعدم الاشتراك في مناقشة الموازنة إذا لم تتم عودة المفصولين الذين تم التحدث عنهم في ٢٠١١ إلى الخدمة ولكن حتى اللحظة لم نطّلع على أي إجراء يبيّن حسن النوايا بهذا الصدد".

وعن المطالب التي أعلنها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وإمكانية الكتلة في التراجع عنها نفى عواد هذا الأمر وقال "لم نتراجع قط عن طلباتنا من دون تنفيذ، وان الإعلام قد يغفل عنها في بعض الأحيان"، مستدركا "في بعض الأحيان نحصل على وعود بتنفيذ اتفاقيات ومشاريع معينة من قبل الحكومة إلا أن الأخيرة تتلكأ فيها فلا وزر علينا في هذا الأمر لأن مهمتنا قد انتهت بإيصال مطالبنا إلى الجهة المتخصصة، والدور هنا يكون على الجهات الرقابية التي يجب أن تحاسب الجهات المقصرة"، متابعا "حققنا مطالبنا باستثناء توزيع عائدات النفط على المواطنين التي هي بحاجة إلى تشريع من مجلس النواب بعد التشاور مع الحكومة، وقد تم استحداث لجنة متخصصة من كتلة الأحرار للإعداد لصياغة مقترح من خلال الاستعانة بقانون إحدى الدول الخليجية التي تعتمد هذه الآلية بإضافة بعض التعديلات التي تتعلق بخصوصية الوضع العراقي"، وتابع "ان الامر لا يتعلق بلجنة النفط والطاقة لأنها اقتصادية بحتة ويجب البحث في كيفية تخصيص المبلغ والشرائح المشمولة به وطريقة تسلّم المبلغ والذي قد يعطى باليد أو بفتح رصيد في المصارف"، متوقعا أن يتم تقديم المقترح إلى مجلس النواب قبل نهاية العام الحالي، موضحا "أن مناقشته بين الكتل ليست بالأمر الهيّن كونه بحاجة إلى توافقات سياسية قبل إقراره، ومهمتنا الآن في كيفية جمع الفرقاء على طاولة خدمة المواطن"، معلنا رفض تياره لأن يكون هذا المقترح ضمن موازنة ٢٠١٢ فحسب، إنما يمتد إلى سنوات مقبلة". وعن الخلافات بين ائتلاف دولة القانون والتيار الصدري قال عواد "إن لحزب الدعوة والذي يعد القطب الرئيسي في دولة القانون تاريخا عميقا، لكن هناك آراء شخصية تؤثر على علاقتنا معه لاسيما في قضية المفصولين التي تحدثنا عنها فلم نجد حتى اللحظة الأذن الصاغية، لدمجهم في مؤسسات الدولة"، مرجعا السبب الرئيس في توتر العلاقات وهذه الآراء الشخصية الى "وجود القوات الأميركية في البلاد والتي كانت تحظر على الصدريين تسلم مناصب مهمة في الدولة بتخويف الكتل السياسية بأننا نملك مليشيات مما أدى إلى إبعاد التيار عن الملف الأمني"، مؤكدا "بعد الانسحاب سيكون لنا منصب مهم في الوزارات الأمنية وقد يكون لنا وزير او وكيل لوزارة الداخلية وهذا أمر محسوم، فضلا عن ذلك سنحصل على الكثير من المناصب التي كانت بعيدة عنا"، وفيما يتعلق بإمكانية رفض بعض الكتل السياسية تسلم الصدريين منصبا امنيا وخصوصا ائتلاف علاوي قال عواد "ليست للعراقية اهمية بهذا الصدد وبالتالي فأن قبولها بنا في المنصب الأمني أو رفضها لا يؤثر في شيء".

وخلص عواد إلى موضوع الاستفتاء الذي أجراه الصدريون قبل أيام والذي أسفرت نتائجه عن تراجع كبير لقيادات مهمة في التيار على المستوى الشعبي بعد حصولهم على درجات واطئة قال عواد "حصلت على المرتبة الأولى في البصرة، ولكن هناك من حصل على أصوات أكثر مني في باقي المحافظات"، متابعا "أن الامر يعتمد على عدد المصوتين في المحافظات وان عددهم في البصرة كان قليلا جدا إذ لم يتخط الـ ٥٠٠٠ مواطن". ودافع عواد عن تراجع شعبية القيادات الصدرية وفق الاستفتاء "أن المواطن لا يرى إلا ما يريد، وصاحب الحاجة أعمى، لا يعرف الظروف التي تحيط بالسياسي بالرغم من انها واضحة لوسائل الإعلام"، مشددا على ان اغلب المواطنين يبحثون عن وظائف حكومية، وان السياسي لا يملك عصا سحرية في هذا المجال.

متسائلا "ماذا يملك النائب او الوزير حتى يستطيع توظيف المواطنين سوى الخطة المعتمدة حكومياً التي لا يجوز له تجاوزها؟"، كما اكد "عدم الاستعداد الكامل لإجراء الاستفتاء". وأشاد القيادي الصدري بمواقف كتلة الأحرار وقال "إنها الوحيدة التي تُعبّر عن هموم الشارع العراقي وتتسلم الأخبار بأسرع من أي نائب استناداً إلى القواعد الشعبية وتسلمنا الكثير من الأحداث في داخل قاعة البرلمان بواسطة الهواتف النقالة وهو ما يميّزنا عن غيرنا".

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي

ameralmada@yahoo.com

فرصة ما بعد الانسحاب الأميركي

فرصةٌ جديدةٌ من ذَهب أمام الطبقة السياسية الحاكمة لأن تتصالح مع جمهورها الذي اتسعت هوة الثقة بينه وبين ممثليه عبر صناديق الاقتراع، فرصة لأن تقف موقفا جديا مسؤولا وطنيا امام استحقاقات المرحلة القادمة ، وهي مرحلة تتسم بالكثير من الاحتمالات الخطيرة ، بل بالغة الخطورة ، لان أبوابها مفتوحة على كل الاحتمالات، والقوى التي تترصدها كثيرة البعض منها محسوب على العملية السياسية ومشارك فيها، وقوى أخرى تخطط لإجهاضها بحسابات الفراغ الأمني والخلافات السياسية التي استحكمت بين الطبقة السياسية الحاكمة والتي انعكست سلبا على مجمل المشهد السياسي والاجتماعي والأمني. الفرصة هي أن يجلس الجميع حول أي شكل من أشكال الطاولات وعلى أي شكل من أشكال المؤتمرات الوطنية، لكي يعالجوا تعقيدات الوضع السياسي ومشكلاته واختلافاته وتقاطعاته بعيدا عن التدخلات الخارجية والتخندقات الطائفية المقيتة واستحكامات عقلية المحاصصة والنظر إلى الوضع الحالي باعتباره كعكعة يتوجب تقاسمها بالمقاسات الطائفية والقومية والمناطقية.

الشيعة والسنة والكرد والتركمان والمسيحيون وغيرهم من الطوائف والقوميات وغير الراغبين لكل هذه الانتماءات سيخرجون بحصيلة انتصار المشروع الوطني لصالح كل حقوقهم لو أن طبقتنا السياسية الحاكمة أفادت من هذه الفرصة التأريخية لوضع العراق والعراقيين على السكة السليمة والصحيحة، وهذه الفئات نفسها ستدفع ثمنا غاليا لو أنها تصرفت بعقلية المقاول وليس بعقلية الاحتراف السياسي الوطني للخروج من الأزمة السياسية الخانقة التي يعانيها الجميع من دون استثناء.

الجميع يعرفون جيدا أن الكراسي زائلة، وإذا كانوا قد نسوا كراسي صدام وعصابته فان الدليل القوي الحاضر والمتواصل هو مشهد كراسي الدكتاتوريات التي تتهاوى على أيادي شعوب الربيع العربي وتلك التي تنتظر السقوط.

الاحتكام إلى الدستور هو طريقنا السليم وان اختلفنا عليه، علينا الالتزام به حتى نستطيع تغيير المختلف عليه في بنوده، وهو الوحيد القادر في هذه المرحلة الحرجة على إنقاذنا حقيقة من الورطة السياسية التي ورطتنا بها طبقتنا السياسية لأسباب تعرفها هذه الطبقة جيدا وبيدها وحدها أن تنقذنا من هذه الورطة التي ابتعدت كثيرا عن المشاغل الوطنية والحياتية ومصالح الجماهير التي اثبتت في كل المواقع استجابتها الايجابية لمتطلبات أي مشروع وطني حقيقي وقدرتها على ان تقدم نماذج متقدمة ونوعية مبهرة تساعد الطبقة السياسية الحاكمة على أن تتقدم خطوات إلى الأمام.

أمام هذه الطبقة مهمة الانتقال إلى تطبيق شعارات المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات المصيرية وأمامها فرصة التخلص من وطأة التأثيرات الخارجية بسبب وجود القوات الأجنبية، وهي المسؤولة وحدها لا غيرها عن نقل البلاد من معترك الخلافات إلى معترك تحقيق الأمن والشروع في الإعمار والبناء الحقيقيين، بعد أن تلاشت حجج الاحتلال والسيادة المنقوصة واستخدام السلاح لـ "المقاومة" بما فيها القوى المشاركة في العملية السياسية التي أعلنت أن انخراطها الكامل بالعملية السياسية متوقف على وجود القوات الأميركية.

الآن سترحل هذه القوات فهل سنرى طبقة سياسية تستثمر هذه الفرصة إلى حدودها القصوى أم سنشهد المزيد من الصراعات على خلفية البحث عن امتيازات جديدة!!

أنهار البصرة تتلوّث بمخلّفات المفاعل الإيراني

في الوقت الذي تتجه الشركات الأجنبية صوب البصرة، باعتبارها المنطقة الصناعية والتجارية المقبلة لما تمتلكه من آبار واحتياطات نفطية ضخمة فضلا عن موانئ تمثل رئة العراق نحو العالم الخارجي، يبقى حال أهل المدينة بائسا ولا ينبئ بأي تطور اقتصادي مستقبلي، ومن وجوه هذا البؤس تلوث المياه وشحتها.

□ بغداد/ إيناس طارق

في زيارة خاطفة الى المدينة ترى أنهر العشار والخورة والجبيلية قد ملئت بالنفايات، وصار لونها داكنا، بالشكل الذي يوحي بأنك تسير قرب مجرى لمياه الصرف الصحي، فهل هذه هي البصرة التي تغنى بها الشعراء، ونسجت بقرب مياهها قصائد الغزل؟.

متخصصون حذروا من خطورة تلوث مياه البصرة، باعتبارها الناقل الكبير للأمراض، وإن استخدام مياهها مجازفة ونوع من الانتحار. مستشار وزارة الزراعة فيصل رشيد أكد في تصريح لـ(المدى) "أن مياه البصرة تعاني تلوثا نتيجة مخلفات ترمى من دول الجوار ولن تتوارى عن رمي بقايا المياه الملوثة والآن الحكومة العراقية تحاول أن تجد وسيلة وحلا لهذه المشكلة التي إن استمرت فأن شط العرب لن يكون صالحا نهائياً لإرواء الأراضي الزراعية ولن تعتاش الحيوانات عليه".

ويؤكد مواطنون ان اسباب تلوث انهر البصرة تعود الى كثرة النفايات التي ترمى في تصاريف هذه الأنهر وعدم وجود متابعة لمنع هذا التجاوز. سعد علوان يعمل موظفا يقول إن المواطن البصري بدأ بترك الاهتمام ببيئته، لان الجهات الرسمية لم تهتم منذ سنوات بنظافة مدينته، ومنها مياه الأنهار. وأضاف "لم نر قوة القانون في معاقبة المتجاوزين على نظافة المدينة وبالأخص المعامل والمستشفيات التي تقذف بمخلفاتها في مياه الأنهر، ما أدى إلى تلوثه وغياب عنصر الجمالية فيه".

ودعا الجهات المختصة الى الانتباه لمخاطر التلوث على أبناء المدينة بفرض العقوبات المالية والقانونية المناسبة، لأن ما ستنفقه الحكومة المحلية على المتضررين من جراء التلوث لا يوازي الجهد أو القيمة المادية لما ستبذله اليوم في مكافحة أصل التلوث". فيما أكدت النائبة نورة سالم من اللجنة الاقتصادية لـ(المدى) "أن التلوث الذي يصيب انهار شط العرب وانقطاع وصول الماء إلى الأراضي العراقية سوف يؤدي إلى خسارة اقتصادية كبيرة بسبب موت الزراعة ونفوق الحيوانات وهجرة الناس واللجوء إلى المدن".

من جهتها ذكرت مديرة بيئة البصرة خيرية عبود ياسين "أن انهار البصرة الفرعية تتعرض لتلوث بيئي يستدعي وضع الحلول اللازمة من قبل الحكومة الاتحادية والمحلية"، وأضافت في تصريح صحفي أن الأنهار تحولت من كونها مصدرا جماليا للمدينة إلى مكبات للقمامة وتشكل خطورة على الصحة العامة والبيئة، مبينة أن المعالجات تكمن في قطع التصاريف الصحية والنفايات عنها ومعالجتها بشكل علمي". فيما أشار المهندس إبراهيم يوسف إلى أن هناك سببا آخر لتلوث البيئة في البصرة، وهي مخلفات المفاعل النووي الإيراني، وأضاف "لا يخفى على احد أن المفاعل النووي قريب جدا من حدود محافظة البصرة، وهذا المفاعل يستخدم المياه لتبريده، والسؤال هنا أين تذهب هذه المياه التي استخدمت في المفاعل؟، والجواب لا يحتاج إلى تفكير طويل، انه بالتأكيد يمر إلى العراق عبر الأنهر الفرعية الداخلة للبصرة، وهذا خطر جديد على بيئة المحافظة لم ينتبه له احد". وتابع يوسف "ستظهر النتائج السلبية جرّاء دخول مياه استخدمت في المفاعل النووي خلال سنوات قليلة، وستبدأ بالأحياء المائية ومن ثم الأراضي الزراعية وصولا إلى مواطني المحافظة، فهل بالإمكان وقف تدفق مياه المفاعل نحو العراق؟.

ودعا يوسف الحكومتين المحلية في البصرة والاتحادية إلى مخاطبة الجانب الإيراني لتحويل مجاري المياه نحو أراضيها دون التأثير على مياه العراق، وقال "بالإمكان التوصل إلى حل مع الجانب الإيراني عبر استخدام الطرق الدبلوماسية الرسمية لتخليص البصرة من أي مخاطر مستقبلية تتعلق بالتلوث البيئي والصحة العامة لأبناء البصرة".

اعلام

◆ العيساوي: الانسحاب خطأ فادح

وصف النائب عن ائتلاف وحدة العراق عيفان العيساوي الانسحاب الأميركي من العراق نهاية العام الحالي بـ"الخطأ الفادح والكبير".

وقال "الوضع الأمني سيئ ولا بد من وجود قوات أمنية وطنية لإشغال وملء الفراغ الذي سيتركه انسحاب القوات الأميركية من البلاد نهاية العام الحالي".

وأشار إلى أن "الانسحاب سيترك فراغا امنيا، ولابد من إيجاد البديل الوطني والمهني لسده".

◆ العبيدي: نيّة مبطّنة لإبقاء الدليمي في الدفاع

أكدت النائبة عن ائتلاف العراقية سهاد العبيدي وجود نيّة "مبطنة" لدى رئيس الوزراء بتثبيت سعدون الدليمي وزيراً للدفاع.

وقالت العبيدي: إن هناك نيّة "مبطنة" لدى رئيس الوزراء نوري المالكي بتثبيت سعدون الدليمي وزيراً للدفاع، مشيرة أن هذا الموضوع لن يحسم إلا في نهاية الدورة الانتخابية، مشيرة إلى أن التناحر والمشاكل بين الكتل السياسية هي التي عرقلت تسمية الوزارات الأمنية.

◆ إقبال: العراق يحتاج إلى تطمين الجوار

شدد النائب عن تحالف الوسط محمد إقبال على أن يقوم العراق بدور مضاعف لإعطاء تطمينات للدول المتحفظة على الممارسات السابقة للبلاد. وقال إقبال: يجب أن يكون للعراق دور مضاعف في إرسال رسائل تطمينية إلى المجتمع الدولي بأن العراق تجاوز المرحلة السابقة ولا يهدد الدول الأخرى ولا يتدخل بصورة مباشرة أو غيرها، لكي نحصل على سند عربي ودولي نتمكن خلاله من الخروج من الفصل السابع.